

إسقاط النظام الطائفي، من الضروري التوحد حول المطالب المعيشية



لبناء حركة ضد الفساد والغلاء والبطالة والفقر والحروب الأهلية

ضد الرأسمالية الطائفية - من أجل بديل عمالي

في ظل الأزمة الاقتصادية وتأثر الشعب اللبناني بثورات الشعوب العربية ضد الغلاء والبطالة ومن أجل الحقوق الديمقراطية، بدأت تنشأ حركة ضد الفساد والفقر والبطالة بين الشباب في لبنان. اتخذت المبادرة من قبل الناشطين الذين دعوا لتحرك تحت شعار "إسقاط النظام الطائفي". وأظهرت مظاهرة الأحد 27 شباط المزاج الذي جمع حوالي 2000 متظاهر ضد الطبقة الحاكمة الطائفية والفاصلة والمسؤولة عن الحروب الطائفية والغلاء والبطالة. ورفع المحتجون مطالب معيشية عبرت عن ظروف الشباب والعمال والفقراء في لبنان التي تتدهور أكثر وأكثر كل يوم. وأشار التحرك بشعاراته الاقتصادية حول السكن والضمان الاجتماعي والبطالة والتعليم والفساد وهدر المال العام، عن إمكانية حركة كهذه أن توحد الطبقة العاملة من موظفي الدخل المحدود والعاطلين عن العمل والمزارعين الصغار والفقراء وجميع المضطهدين.

وكان هذا التحرك استثنائياً في الطقس العاصف وتجاوز توقعات الذين شككوا في إرادة الشباب. وكسرت المظاهرة الخوف الذي حاول أن يزرعه من هدد وحرّض ورهب وصولاً إلى من خطف ناشطين كانوا يوزعون منشوراً يدعو إلى المشاركة. وقامت بعض أحزاب اليمين الرجعية بحملة على الانترنت لترهيب المنظمين وتضمنت تهديدات وتحذيراً من اختيار المكان الذي كان رمزاً للحرب الأهلية. وكانت كلمة "الثورة على النظام" من أكثر الهتافات رواجاً وكانت المطالب الطاغية تنادي بالتغيير الجزري من أجل دولة "علمانية" وعدالة اجتماعية.

ومنذ الأحد الماضي، تحاول الطبقة السياسية الطائفية أن تختطف التحركات من أجل حماية مصالحها، مما يشير إلى خوفها من هكذا تحرك، فهي تخشى أن تُرفع المطالب المعيشية وأن تنتشر الحركة ضد الفساد إلى المناطق الشعبية التي تدفع ثمن الأزمات المتكررة. إن الطبقة الحاكمة من رجال أعمال كبار وعائلات إقطاعية سابقاً ورأسمالية اليوم، تستخدم الطائفية من أجل تقسيم الشعب العامل وكي تسهل عملية الاستغلال والنهب - سياسات "فرق تسد".

ولكننا نشهد اليوم جيلاً يرفض الحروب الأهلية ونرى معارضة حقيقية تنشأ ضد توزيع الحصص ما بين الطبقة الحاكمة بحسب الطوائف التي تنزعمها، وذلك في حين أنها تنهب ثروة البلد وتستغل العمال والفقراء من أجل تجديد نظامها. إننا نشهد رفضاً متزايداً لاستخدام الطائفية من قبل الطبقة الحاكمة الرأسمالية المحلية والإقليمية (والدولية) في صراعها على الحفانج وعلى السلطة. ونرى اليوم فئة أكبر من الجماهير اللبنانية تشعر بالاشمزاز من التوريث السياسي والاقتصادي، ومن تكرار الأزمات بين "الأكثرية" و"الأقلية" ومن الشعارات الفارغة عن "وحدة وطنية" في حين أنها تقسم البلد إلى طوائف لتزعمها ولاستغلال عمالها بهدف الربح والمال الخاص. نحن نناضل من أجل وحدة حقيقية للجماهير العاملة ضد الطبقة الحاكمة التي تقتلنا وتسرقنا بحجة "التوازن الطائفي". هم تجار ورجال أعمال ونحن الشعب العادي من عمال وفقراء وشباب وعاطلين عن العمل.

من الضروري أن نترجم الرغبة المتزايدة بالتغيير بين شباب ليس لديهم أية أوهم في أية حكومة جديدة، إلى مطالب تغييرية حقيقية تتحدى الطبقة الحاكمة حيث تطرح وتناقش البدائل لسياساتها الاقتصادية من خصخصة وإفقار الشعب بهدف الربح. نحن نريد دعماً وتمويلاً حكومياً للزراعة

والصناعة والقطاعات العامة وأن تكون تحت سيطرة العمال والموظفين العاديين، وأن يكون هناك حد أدنى للأجور بما يتناسب مع تكلفة العيش الحقيقية. العمال والعاطلون عن العمل يحتاجون أن يبنوا بديلهم الخاص بهم لأننا الطبقة المهمشة والمستغلة من قبل ذوي رأس المال والقصور والشركات الكبرى. نريد تحسناً في المستوى المعيشي ونهاية للنهج الرأسمالي الفاسد.

من أجل إسقاط النظام الطائفي والسلطة الطائفية من الضروري التحرك ضد الطبقة الرأسمالية في لبنان الممثلة بحكوماتها الطائفية المتعاقبة منذ عقود والتي ترمز لمنفذي سرقة ثروة البلد، والتي هي من نفذ سياسات اقتصادية مرهونة لسياسات الصندوق والبنك الدوليين وخدمة المصارف ذوي النفوذ، وإفراغ المؤسسات وإفساد الإدارات وضرب الإنتاج الصناعي والزراعي، وعززت الاستيراد وعدم التصدير سوى الشباب الذين يمثلون 41% من القوة العاملة في حين يواجهون بطالة عالية.

إن ما حرك ثورات الشعوب العربية والانتفاضات العمالية والشبابية في تونس ومصر وليبيا اليمن وغيرها هو الوضع المعيشي المتدهور والقمع والاستبداد من قبل الطبقة الحاكمة العربية. وسقط آلاف القتلى للمطالبة بخفض الأسعار والتظاهر ضد البطالة ومن أجل حقوق ديمقراطية (أي الحق في المعارضة وفي التنظيم والعمل النقابي). ولا تختلف كثيراً ظروف شباب وعمال لبنان لأننا نجد أنفسنا أيضاً أمام أبواب السفارات بحثاً عن لقمة العيش بسبب البطالة بنسبة 30%، وبسبب تراجع القطاعات المنتجة من الصناعة والزراعة التي ليست قادرة على منافسة الشركات الكبرى وبسبب الاحتكارات المالية وشيوع السوق الحر والمضاربات المالية والعقارية.

نحن بحاجة إلى بناء بديل سياسي واقتصادي لمصلحة الشعب العامل الذي يشعر أكثر فأكثر بأنه من الضروري التغيير ومحاسبة الفاسدين وسارقي الأموال العامة ومن يحكمون البلد منذ عقود - زعماء الطوائف ورجال الأعمال النيو-ليبراليين والرأسماليين المتوحشين الذين يستغلون الحس المذهبي لمحاولة تقسيم شباب الطبقة العاملة إلى مناصري أحزابهم الطائفية.

إن ما يجري في الدول العربية ليس إلا بداية للتغيير، وفي لبنان لن تقف الطائفية بوجه الطبقة العاملة كثيراً لتنتفض على النظام الرجعي المولد للفقر والحروب. حان الوقت لطرح البديل الاشتراكي الحقيقي وإسقاط النظام الرأسمالي الطائفي المعفن. لقد أن الأوان للعمل على بناء حركة عمالية جماهيرية توحد الطبقة العاملة وتطرح وتناقش البديل الاشتراكي الحقيقي:

- لتوحيد الشعب ضد الطبقة الحاكمة الطائفية والفاصلة وحول شعارات مطلبية
- لبرنامج يطرح بديلاً للعمال والفقراء ولبناء حركة جماهيرية ضد السياسات الطائفية والاقتصادية المفكرة
- من أجل رفع حد الأدنى للأجور وتخفيض أسعار المواد الأساسية والعقارات، ولتعزيز القطاع العام من تعليم وطبابة وضمان اجتماعي وشيخوخة وفرص عمل ولتحسين الوضع المعيشي
- لبناء حركة عمالية توحد الطبقة العاملة من أجل القضاء على الفقر والطائفية والعنصرية
- للنضال من أجل الاشتراكية الديمقراطية الحقيقية

اللجنة لأمية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية. نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي.



www.socialistworld.net - cwi.lebanon@gmail.com

Facebook Group: CWI Lebanon